Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن وراء هذا كله نجد علماء الحديث يقسّمون الحديث الشريف "المقبول" إلى الصحيح لذاته، ولغيره - والحسن لذاته، ولغيره.

فـ "الحديث الصحيح لذاته" تتوافر فيه شروط القبول فى أعلى درجاتها، أما إذا اشتمل على الدرجة الوسطى أو الأدنى منها، وَوُجد ما يجبر هذا القصور، كأن يتقوّى بطرق أخرى فهو الصحيح لغيره، أما إذا لم يجد ما يجبر القصور فهو الحسن لذاته، أما الحسن لغيره فقد يكون متوقّفًا فى قبوله "أى ضعيف"، ثم تأتى قرينة ترجح جانب القبول.

ولنلاحظ أن الحكم بالصحة أو بالحسن إنما هو ظاهرى لا قطعى، فقد يجوز الخطأ والنسيان على من يتصف بالعدالة "مثلاً"، وترجع المسألة إلى الاجتهاد الواعى، ودقة الملاحظة، والتحرّى.

ولنتناول هذه الأنواع بالشرح والتحليل والتمثيل :

الحديث الصحيح لذاته :

هو الذى يتصل سنده، بنقل العدل الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، أو معلاً.

ومن علماء الحديث من يستفيض فى بيان صفة هذا الحديث، بأن يشير إلى أن متن هذا الحديث (وهو منطوق الحديث - أى ألفاظه) يتصل إسناده من الراوى إلى منتهى الإسناد الذى يصل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، وبحيث يسمعه كل رجل من رجال الإسناد من شيخه الذى تحمّل عنه الحديث، وتوفر الثقة فى الراوى تحملاً وأداءً شرط أساسى.

ويقول الشافعى فى "باب خبر الواحد" فى رسالته : «أن يكون من حدّث به (الخبر) ثقة فى دينه معروفًا بالصدق فى حديثه، عاقلاً لما يُحدِّث به، عالمًا بما يحيل معانى الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدّث به على